قياس حجم الإهدار المطلق والنسبي وقيمته المالية للمستويات التعليمية في العراق للأعوام الدراسية 1990 /1991 – 2000/2001

أ.د.قصي الكليدار* م. ناصر عبد الحليم العاني ** م.م. سعد عزيز ناصر**

المستخلص:

تم عرض حجم الطلبة للمستويات التعليمية الثلاثة وهي (التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم العالي) الذين كانوا ضمن مقاعد الدراسة للمدة 1990-2002 ، كما تم عرض حجم التسرب من الطلبة والذي يمثل الهدر في أعداد الطلبة من المستويات التعليمية الثلاث خلال المدة نفسها . وبعد استخراج ما يكلفه الطالب الواحد خلال السنة الدراسية الواحدة تم احتساب القيمة المطلقة والنسبية للإهدار المالي لكل سنة دراسية وللمستويات التعليمية الثلاث خلال المدة نفسها . وتبين إن هناك نسبا مرتفعة من الهدر خلال الفترة المدروسة تنذر بالخطر سواء على المستوى المالي أو على المستوى التعليمي ومستقبل العملية التعليمية . كما تم عرض أهم العوامل المؤثرة على الإهدار في العراق .

Abstract :

We displayed students of three educational levels (primary , secondary , and higher) who have studied between the years (1990 – 2001) , as well as we displayed the students absence in the same period which represents the loss of students .

* استاذ / المعهد التقني المسيب

** مدرس / المعهد التقني المسيب

*** مدرس مساعد / المعهد التقني المسيب

مقبول للنشر بتاريخ 2009/3/26

Absolute and relative value of financial loss a year for three mentioned levels have been counted due to the study cost of the student . There for …there have been high percent losses through the scanned period which endanger the financial , educational aspects and the education future . The main factors effected on losses in Iraq are shown as well.

المقدمة :

يعد قطاع التعليم من القطاعات الإستراتيجية الأساسية والمهمة لأية تنمية محلية شاملة ، ولا يمكن الاستهانة به أو إهماله نظرا لتأثيراته المباشرة وغير المباشرة على بقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك إن هذا القطاع يهتم بصورة مباشرة بتنمية القدرات والإمكانات والمواهب والمعارف البشرية ويصقلها ويوظفها خدمة لأهداف اجتماعية واقتصادية وثقافية بالغة الأهمية في إستراتيجية التنمية الشاملة المعتمدة على ألذات بصورة خاصة .

إن هذا القطاع يهتم بالإنسان مباشرة غاية ووسيلة باعتباره هدف أي عمل تنموي . إذ لابد من توجيه وصقل مواهب الإنسان وتزويده بالمعارف العلمية والتطبيقية التي تحسن من مستوى أداءه في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

لذلك فقد اهتمت كل بلدان العالم على اختلاف مذاهبها السياسية والاقتصادية بالتعليم ولكافة مستوياته وعبر مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، فكان التوسع الأفقي والعمودي للمؤسسات التعليمية مع الاهتمام ا الحقيقي بالمخرجات التعليمية وإيجاد الفرص المناسبة لهم .

لذا فان ابرز ما تواجه المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها ومستوياتها هي مشكلة إهدار الموارد التعليمية وتبديدها ، الذي يضعف كفاءة هذه المؤسسة ويقلل من قدرتها على تخريج الكوادر العلمية والفنية عبر الزمن إضافة إلى ضياع الموارد المالية الكبيرة التي يسببها الإهدار ، كون هذه التخصيصات المالية قد استقطعها المجتمع وزجها في قطاع التعليم بدلا من قطاعات إنتاجية أخرى .

إن الخطط الأساسية الناجحة للعملية التعليمية في تهيئة الملاكات البشرية الضرورية للتنمية لابد وان تواكب التطورات العلمية وتقدم العلم والمعرفة للمتعلم بطريقة دقيقة ومفهومة . على إن مفاهيم قياس مدى كفاءة أداء المؤسسات التعليمية يعتمد بشكل جوهري على محتوى المناهج الدراسية والتدريبية وعلى مدى تفاعلها مع حركة المجتمع وتطوره الملازمة لحركة وتطور

المجتمعات البشرية المتقدمة بما في ذلك اختيار الكتب العلمية ومناهج التدريب المتميزة وتحديثها بشكل مستمر مع تحديث المعلوماتية على الشبكات العالمية المختلفة ذات العلاقة .

مشكلة وأهمية البحث :

لا بد من الاهتمام بالتعليم ومؤسساته كي ينهض ويأخذه دوره المرسوم في تطوير الكوادر والمناهج الدراسية والوسائل التعليمية وتطوير وتنمية إمكانيات الطلبة ورفع كفاءتهم وقدرتهم العلمية والتدريبية . وتبرز أهمية البحث من أهمية الاستثمار البشري عبر الزمن وتحقيق عوائد مجزية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في المجالات المختلفة ، كما تبر أهميته من مشاركته المباشرة وغير المباشرة في رفد خطط التنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية منها بالعنصر البشري وإنجاح عملية التنمية. ولكن التسرب والرسوب يضعف العملية التعليمية ويعمل على إعاقة التنمية البشرية في البلاد .

فرضية البحث :

هناك إهدار في الموارد التعليمية وفي كل مستوى من المستويات التعليمية في العراق للأعوام الدراسية قيد البحث .

أهداف البحث :

1- يهدف البحث إلى عرض المستويات التعليمية وأعداد الطلبة فيها في العراق للأعوام الدراسية 1991/1990 – 2001/2000 .

2- قياس حجم الإهدار المطلق في المستويات الثلاثة (الابتدائي والثانوي والعالي) خلال أعوام الدراسة .

3- قياس حجم الإهدار النسبي في المستويات الثلاثة (الابتدائي ، والثانوي ، والعالي) خلال مدة الدراسة .

4- قياس قيمة الإهدار المالية في المستويات التعليمية الثلاثة خلال مدة الدراسة .

5- تحليل بعض الجوانب الأساسية التي أدت إلى الإهدار والعوامل المؤثرة فيه .

حدود البحث :

إن المدة المستخدمة في البحث تمتد من العام الدراسي 1991/1990 إلى العام الدراسي 2001/2000 . وهي البيانات المتوفرة للباحثين بشكل متسلسل بينما لم يتم الحصول على بعض السنوات السابقة لسنة 1990 واللاحقة لسنة 2001 بشكل تفصيلي .

المصطلحات المستخدمة في البحث :

1- الإهدار: ضياع الجهود الفكرية والموارد والإمكانيات المادية المبذولة في حقل التعليم بسبب عدم تحقيق الأهداف الموضوعة لها بصورة كلية أو جزئية من الناحيتين الكمية والكيفية ، ويشمل الإهدار (الرسوب والتأجيل والفصل والترك والطرد) .

2- الرسوب : الفشل في اجتياز امتحانات صف دراسي إلى الصف الذي يليه في مرحلة دراسية ما والإعادة .

3- الكفاءة الداخلية : درجة المهارة في تحويل المدخلات والموارد إلى مخرجات وفق معايير محددة من حيث التكلفة والجودة

4- كلفة الطالب : دلالة من دلالات اقتصاديات التعليم على شكل قيمة رقمية توضح نوع التنظيم والكفاءة في الإنفاق على التعليم وهي انعكاس لمؤشرين مهمين هما مؤشر ما يخصص من الإنفاق يمثل البسط والثاني أعداد الطلبة والذي يمثل المقام لنفس العام الدراسي .

5- المستويات التعليمية : هي التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي .

طريقة ومنهجية البحث :

1- يعتمد البحث في جزءه النظري على المنهج الوصفي .

2- يعتمد البحث على الاستعراض الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من قبل الباحثين .

3- يعتمد البحث في جزءه التطبيقي على المنهج التجريبي والمنهج التحليلي للبيانات .

4- استخدام النسب المئوية (في حساب الإهدار النسبي) واستخدام القيم المطلقة في حساب الإهدار المطلق والقيمة المالية للإهدار .

5- سيتم استخدام جزء من الإهدار وهو الرسوب في البحث لإمكانية حسابه وقياسه وتوفر بياناته .

الجانب العملي والتطبيقي :

أولا: أعداد الطلبة في المستويات التعليمية الثلاثة:

1-أعداد الطلبة في المستوى الأول (التعليم الابتدائي) :

قبل التطرق إلى نتائج البحث التي توصل أليها الباحثون عن الإهدار في المستويات التعليمية الثلاث في العراق لا بد من تسليط الضوء على أعداد الطلبة التي كانت تستوعبها المؤسسات التعليمية خلال مدة البحث. يوضح الجدول (1) أعداد الطلبة في المستويات التعليمية الثلاث وخلال مدة البحث ومن كلا الجنسين ذكور وإناث حيث يلاحظ في المستوى الأول وهو التعليم الابتدائي أن هذه الأعداد قد تذبذبت خلال مدة البحث ويعتمد الانخفاض أو الارتفاع على عدد السكان في الفئة العمرية المناظرة لمستوى التعليم الابتدائي . وهذا لا يعتبر انخفاض أو ارتفاع بحاجة إلى تفسير لذا تراعى هذه الملاحظة فقد كانت أعداد الطلبة في المستوى الأول في عام 1990/1991 (3328212) طالب وطالبة ثم انخفضت للسنوات اللاحقة وكان الانخفاض متذبذبا من سنة إلى أخرى حيث كان أدنى مستوى له في العام الدراسي 1991/1990 إذ وصل أعداد الطلبة إلى(2824556) طالب وطالبة ووصل أعلى مستوى لالتحاق الطلبة للعام الدراسي 2000/2001 حيث وصل ومن كلا الجنسين إلى (3385139) وإذا ما تمت المقارنة بين الطلبة الملتحقين في عام 1990/1991 وعام 2000/2001 كان الفرق (56926) طالب وطالبة وهذه الزيادة تمثل نسبة 2% فقط ، وهو فرق ضئيل إذا ما قورن بالحجم المطلق للزيادة في السكان خلال مدة البحث . بمعنى آخر إن هناك فئات عمريه ممن يشملهم الحق الطبيعي بالتعليم لم يتمكنوا من الانخراط في العملية التعليمية بسبب جملة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.مثل ظروف المعيشة الصعبة التي كان يواجهها العراق من حروب وحصار . كما ان انخفاض الرواتب أدى إلى إحجام العوائل من إرسال أبنائهم لتلقي التعليم بل التوجه إلى سوق العمل .

2-أعداد الطلبة في المستوى الثاني :(التعليم الثانوي) .

وهو التعليم الثانوي والذي يشمل (المتوسطة والإعدادية ومعاهد المعلمين والمعلمات والتعليم المهني) فقد أتضح إن أعداد الطلبة في هذا المستوى خلال العام الدراسي 1990/1991 بلغ (1144938) وقد تذبذب هو الآخر صعودا ونزولا من سنة إلى أخرى واستمر في الانخفاض فكان أدنى مستوى له في العام الدراسي 1997/1998 حيث وصل إلى (1092260) فيما ارتفع في أعوام أخرى وبتذبذب فوصل أعلى مستوى له عام 2000/2001 فكان

(1125703) ومنه يلاحظ انه بقى منخفضا عن سنة 1990/1991 بمقدار (19235)أي انخفض بنسبة 2% وهذه تبين حالة معكوسة فبدلا من ارتفاع أعداد الطلبة وفقا للتزايد في حجم السكان والتطور التقني والثقافي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم التي تمليه الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والحاجة الماسة للتعليم كل هذا يؤدي إلى ضرورة زيادة عدد المتعلمين أو زيادة الطلب الاجتماعي والتنموي على هذا النوع من التعليم . إلا أن الحالة أوضحت هناك أعداد من الطلبة قد تركت مقاعد الدراسة أو أن المستوى الأول من التعليم أي التعليم الابتدائي لم يرفد المستوى الثاني منه أي التعليم الثانوي بالأعداد التي يمكن أن تؤشر زيادة في أعداد الطلبة في هذا المستوى . وهنا تبرز العوامل ذاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والثقافية التي تدفع باتجاه ترك التعليم لان كثيرا من العوائل لا تستطيع أن تغطي نفقات الطالب التعليمية في هذه المرحلة على الرغم من كونها مجانية ، بل إن بعض الطلبة هم المعيلون الوحيدون للعائلة بعد إن استشهد الأب أو توفى أو فقد لأي سبب كان .

3-أعداد الطلبة في المستوى الثالث: (التعليم العالي) .

وهو التعليم العالي والذي يعتبر المحرك الأساس لعملية التنمية ومبدعها، نلاحظ إن أعداد الطلبة الذين استوعبتهم مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد فنية في عام 1990/1991 قد بلغ (179542)، وقد تذبذبت هذه الأرقام خلال مدة البحث ارتفاعا وانخفاضا لتصل في أعلى مستوى لها في العام الدراسي 1998/1999 إذ وصل العدد من الطلبة الذين التحقوا في مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد فنية إلى (278785) ، وينخفض العدد في سنوات أخرى ليصل أدنى مستوى له في العام الدراسي 2000/2001 ليصل إلى (277195) . ويلاحظ من الأرقام التي أوردها الجدول (1) إن الفرق في أعداد الطلبة الذين التحقوا في نهاية مدة البحث 2000/2001 عنها في سنة الأساس 1990/1991 كان (97653) أي تمثل نسبة الزيادة 54% وهو على الرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أنها لا تتناسب وتطور الحاجة إلى الكوادر البشرية المتعلمة في هذا المستوى من التعليم والذي يعتبر الأداة التعليمية التي يمكن أن تقود وتساهم في أية عملية بناء يحتاجها المجتمع.

جدول (1) أعداد الطلبة في المستويات التعليمية الثلاث (ابتدائي وثانوي وتعليم عالي) في العراق للمدة 1990/1991-2000/2001

المستوى التعليمي السنوات	المستوى الأول التعليم الابتدائي	المستوى الثاني التعليم الثانوي	المستوى الثالث التعليم العالي
1990/1991	3328212	1144938	170542
1991/1992	2824556	1092351	197786
1992/1993	2857467	1117400	197437
1993/1994	2943797	1146096	186110
1994/1995	2977800	1172181	201984
1995/1996	2903923	1100421	232896
1996/1997	2957970	1143212	257278
1997/1998	3029386	1092260	266505
1998/1999	3128358	1105028	278785
1999/2000	3224602	1114878	273991
2000/2001	3385138	1125703	277196

المصدر : 1- اليونسكو ، الإحصاء السنوي ، باريس ، سنوات متعددة

2-جمال عزيز فرحان ، الإهدار في التعليم العالي في العراق أثناء مرحلة الحصار جامعة بغداد ،مركز البحوث التربوية والنفسية ،2002 .

3-الاسكوا ، الإحصاء السنوي ، باريس ، لسنوات متعددة .

ثانيا : تحديد حجم الإهدار المطلق :

توصل الباحثون من خلال حجم الإهدار في التعليم في العراق ولمستوياته الثلاث خلال مدة البحث وكما يوضحها الجدول (2) وكما يلي :

1- حجم الإهدار المطلق في المستوى الأول (التعليم الابتدائي) :

بلغ حجم الإهدار المطلق والذي يؤشره أعداد الطلبة الراسبين للعام الدراسي 1990/1991 والذي بلغ (698925) التي تمثل نسبة 21% ثم تذبذبت هذه الأعداد بين انخفاض وارتفاع تدريجيا وبشكل بسيط للأعوام التالية من مدة البحث حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 1997/1998 إذ بلغ عددهم (636171) التي تمثل نسبة 21% أيضا ثم انخفضت إلى (575473) للعام الدراسي 2000/2001 وهذه تمثل نسبة رسوب 17% من الطلبة الدارسين لهذا العام. حيث أن هذه الأعداد تمثل نسب كبيرة جدا بالمقارنة مع الأعداد الكلية وهي أرقام لا يستهان بها عند محاولة تحسين المستوى التعليمي ودراسة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة الخطيرة للهدر متمثلا بالرسوب كون هذه المرحلة هي مرحلة ترويحية يتلقى الطالب فيها بعض أساسيات مشوقة وليست وسائل دافعة للرسوب والتسرب من الدراسة فضلا عن إن الأعمار

في هذه المرحلة من الصغر لا تتحمل مسؤولية نفسها أو عائلتها كي تكون سببا للترك وممارسة أعمال أخرى كالتجارة أو أي عمل آخر لان هذه المرحلة هي خارج سن العمل . وتتركز زيادة نسبة الرسوب في الصف الخامس والسادس الابتدائي على وجه الخصوص لدخول بعض المواد الجديدة مثل اللغة الانكليزية والتاريخ والجغرافية والوطنية وغيرها وهذه تحتاج إلى استيعاب اكبر من الدروس البسيطة التي كانت تدرس في المراحل الأولى إلى الصف الرابع وقد يدخل بعض الطلبة إلى سوق العمل في هذه المراحل العمرية المبكرة كما إن الامتحان المركزي (البكلوريا) له الأثر الكبير في زيادة نسبة الرسوب .

2- حجم الإهدار المطلق في المستوى الثاني (التعليم الثانوي) :

شكل حجم الإهدارالمطلق في هذا المستوى المهم من التعليم أرقاما كبيرة هي الأخرى فقد كان في العام الدراسي 1990/1991 هو (366380) وكما يوضحها الجدول (2) ثم أخذت الأرقام بالتذبذب في السنوات الدراسية التالية وخلال مدة البحث فوصلت إلى أعلى مستوى لها في العام الدراسي 1994/1995 حيث بلغت (410264) أي بنسبة زيادة قدرها 12% .

ثم تبدأ هذه الأعداد بالانخفاض قليلا للأعوام الدراسية اللاحقة فقد وصلت إلى (396152) في العام الدراسي 1995/1996 والى (312166) في العام الدراسي 1999/2000 ليبدأ بالارتفاع في عام 2000/2001 إذ بلغ (325454) وهذا يعني إنها انخفضت بنسبة 11% عن عام 1990/1991 .

3- حجم الإهدار المطلق في المستوى الثالث (التعليم العالي) :

من المعروف إن التعليم العالي يشكل قمة السلم التعليمي الذي يعمل على توفير القوى العاملة المتخصصة والفنية والكفاءات العالية ويوضح الجدول (2) الحجوم الحقيقية للإهدار لهذا المستوى المهم من التعليم ففي العام الدراسي 1990/1991 بلغ (42630) ليرتفع وخلال مدة البحث بالتذبذب ليصل إلى أعلى مستوى له في العام الدراسي 1995/1996 و 1996/1997 حيث وصل إلى (72896) و(68515) على التوالي ، ثم يعود للانخفاض التدريجي ليصل إلى (45803) للعام الدراسي 1999/2000 وهذا الحجم الأخير هو أعلى من العام الدراسي 1990/1991 بمقدار (4173) .

4 - الأسباب المؤدية إلى زيادة الإهدار المطلق :

وهناك عدة أسباب تؤدي إلى زيادة معدلات الرسوب وتقود بالتالي إلى الإهدار وتجعل منها ظاهرة خطيرة داخل المؤسسة التعليمية وخارجها . منها ما له علاقة بالطالب مثل الاختلاف

بالقدرات العقلية ودرجة الطموح فيما بينهم ومنها الغياب المستمر دونما رادع عائلي أو تربوي ، المعاناة العائلية والمشاكل الاجتماعية والسياسية . ومنها انخفاض العائد المادي للوظائف الحكومية مقارنة بالأعمال الحرة وكذلك كثرة أعداد الطلبة في الصف الدراسي لا يسمح بالتفاعل مع الأستاذ . ومنها ما هو متعلق بالأستاذ من فروقات في قوة الشخصية والاندفاع والقدرات العلمية ، ومنها والنقص الشديد في الوسائل التعليمية واكتضاض الصفوف بالطلبة لقلة المدارس وكذلك قلة الكوادر التعليمية وخاصة في الدروس العلمية . وكذلك المعاناة الاقتصادية للكادر التعليمي واضطراره للعمل خارج أوقات الدوام الرسمي ومزاولة أعمال حرة في محاولة لتحسين دخلهم وإعالة عوائلهم . وكذلك نقص الخدمات في المدارس . إن الأرقام التي ظهرت في الجدول (2) شكلت هدرا حقيقيا كبيرا للتعليم بمستوياته الثلاثة خلال مدة البحث وهي ظاهرة خطيرة كما يراها الباحثون تحتاج إلى وقفة جادة ومعالجات حقيقية وسريعة للعمل على خفضها تجنبا للإهدار في الموارد الاقتصادية والبشرية والعلمية وغيرها .

جدول (2) حجم الإهدار المطلق في المستويات التعليمية الثلاث (الابتدائي والثانوي والتعليم العالي) في العراق للمدة 1990/1991– 2000/2001

المستوى التعليمي السنوات	المستوى الأول (التعليم الابتدائي)	المستوى الثاني (التعليم الثانوي)	المستوى الثالث (التعليم العالي)
1990/1991	698925	366380	42730
1991/1992	536666	294935	48002
1992/1993	457195	346394	61757
1993/1994	529883	389673	45055
1994/1995	565782	410264	54165
1995/1996	493667	396152	72896
1996/1997	591594	365828	68515
1997/1998	636171	327678	56465
1998/1999	625676	320458	59265
1999/2000	512674	312166	46803
2000/2001	575473	326454	------

المصدر :1- اليونسكو ، الإحصاء السنوي ، سنوات متعددة .

2- ناصر عبد الحليم عمر ، الإنفاق الحكومي على التعليم في الدول العربية دراسة استشرافية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ،2004 ص108،ص115،ص123.

3-الاسكوا ، الإحصاء السنوي ، باريس ، لسنوات متعددة .

ثالثا : تحديد الحجم النسبي للإهدار :

يوضح الجدول (3) الحجم النسبي للإهدار في المستويات التعليمية الثلاث في العراق خلال مدة البحث حيث أتضح ما يلي:

1- حجم الإهدار النسبي في المستوى الأول (التعليم الابتدائي) :

لقد أوضح الجدول (3) إن الحجم النسبي للإهدار تذبذب في هذا المستوى من سنة إلى أخرىحيث كان في العام الدراسي 1990/1991 يصل إلى 21% من المجموع العام للطلبة في هذه المرحلة الدراسية.وصل إلى أدنى مستوى له في العام الدراسي 1992/1993 حيث بلغت 16%، فيما عاد إلى الارتفاع لتصل نسبته إلى 21% في العام الدراسي 1997/1998 وهو أعلى مستوى يصله. ثم انخفضت النسبة إلى 17% في العام الدراسي 2000/2001 .

2- حجم الإهدار النسبي في المستوى الثاني (التعليم الثانوي) :

على الرغم من أهمية هذا المستوى من التعليم والذي يشمل مرحلة الدراسة المتوسطة والإعدادية بفرعيها الأدبي والعلمي وكذلك التعليم المهني بفروعه الزراعي والصناعي والتجاري وكذلك معاهد المعلمين والمعلمات والذي تتراوح فترة الدراسة فيهما ما بين سنتان إلى خمس سنوات ، وهذا التعليم يهدف إلى تطوير شخصية الطالب ومشاركته في تقدم المجتمع كمواطن وكمنتج ، إلا انه يلاحظ ارتفاع نسب الإهدار المئوية فيه أكثر من المستويات الأخرى ،حيث وصلت في العام الدراسي1990/1991 إلى32% من مجموع الطلبة الدارسين ثم أخذت هذه النسبة بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا خلال مدة البحث حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها في العام الدراسي 1991/1992 وهو 27% وكان أعلى مستوى لها في العام الدراسي 1995/1996 حيث وصلت إلى 36%من مجموع الطلبة الدارسين وهذه نسب كبيرة جدا للإهدار .

3- حجم الإهدار النسبي في المستوى الثالث (التعليم العالي) :

يوضح الجدول (3) الحجم النسبي للإهدار في التعليم العالي وخلال مدة البحث حيث كانت هذه النسبة في العام الدراسي 1990/1991 تقريبا 24,5% وقد تذبذبت ارتفاعا وانخفاضا حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها في العام الدراسي 1996/1997 إذ وصلت إلى 36.3% فيما كانت في أدنى مستوى لها في العام الدراسي 1999/2000 فكانت 17,1% ، ومن ذلك يتضح إن نسب الإهدار تراوحت بين 17,1% - 36,3% ومنه يتضح إن أعداد كبيرة من الطلبة تشكل أعباء مالية ضخمة يتحمل المجتمع أعباءها وخصوصا في هذا المستوى من التعليم الذي يحتاج إلى كوادر تعليمية متخصصة ووسائل تعليمية متقدمة وخصوصا في الكليات العلمية كالطب

والهندسة والعلوم والزراعة والكليات التقنية والعلمية الأخرى والتي تحتاج إلى مختبرات ووسائل تعليمية مواكبة للتطور العلمي ناهيك عن قاعات الدراسة والتي يجب أن تكون بالمستوى المطلوب ومتكيفة مع التطور العلمي في البناء والأعمار ووسائل التعلم الحديث .

4- مناقشة نتائج الإهدار النسبي للمستويات التعليمية :

يتضح إن أعلى نسبة للإهدار في المستوى الثاني والثالث بصورة عامة إن السبب في ذلك يعود إلى أن الطالب في هذه المراحل يكون مهيئا لسن العمل وتحمل المسؤولية، فضلا عن ازدياد تكاليف الدراسة من نقل ومواد مدرسية وملبس وغير ذلك مما يضطر العوائل إلى دفع أبناءها لترك المدرسة أو الجامعة خصوصا إذا ما عرفنا إن تدني المستوى المعيشي للموظف اثر سلبا على مستويات الدراسة وحملة الشهادات.

جدول (3) حجم الإهدار النسبي في المستويات التعليمية الثلاث في العراق للمدة 1990/1991- 2000/2001

المستوى التعليمي السنوات	المستوى الأول (التعليم الابتدائي)	المستوى الثاني (التعليم الثانوي)	المستوى الثالث (التعليم العالي)
1990/1991	%21	%32	%24,5
1991/1992	%19	%27	%25,5
1992/1993	%16	%31	%32,8
1993/1994	%18	%34	%25,8
1994/1995	%19	%35	%28,7
1995/1996	%17	%36	%35,4
1996/1997	%20	%32	%36,3
1997/1998	%21	%30	%26
1998/1999	%20	%29	%21,3
1999/2000	%19	%28	%17,1
2000/2001	%17	%29	%25,4

المصدر: اعتمد على الجدولين رقم (1) و (2) .

رابعا : تحديد القيمة المالية للإهدار:

على الرغم من أهمية العوامل الأخرى الناجمة عن الهدر المطلق والنسبي في التعليم والتي أشرنا إلى البعض منها كأرقام مطلقة ونسب مئوية وضمن مستويات التعليم الثلاث وما تؤثره على الفرد والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وثقافيا وحتى سياسيا، والتي تؤثر على نوعية الكوادر التي سيهيئها التعليم وعبر مستوياته الثلاث فضلا عن التأثير الذي سيتركه بشكل هدر مالي فانه

يؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على المجتمع. إلا إن الباحثون ركزوا على الأثر المالي مباشرة مؤشرين مقدار ما يتحمله المجتمع ماديا من خسائر مالية ناتجة عن الهدر . ومن الاعتماد على الدراسات الخاصة لاقتصاديات التعليم والتي إشارة إلى إن كلفة الطالب الواحد المالية والتي تم استخدامها لاستخراج قيمة الهدر المادي ولما توفر من بيانات لسنوات خلال مدة البحث لعدم توفر البيانات الخاصة بالأنفاق على التعليم وبشكل سلسلة زمنية متصلة فقد اكتفى الباحثون لسنوات مختارة لإظهار قيمة وحجم الهدر المالي ، وهنا تجدر الإشارة إلى إن ارتفاع كلفة الطالب السنوية وفي كافة المستويات التعليمية تعكس الأهمية الأساسية للتعليم من خلال البرامج والتخصصات التي تساهم في تطويره وتحقيق النجاح المطلوب للتعليم .

مع الأخذ بنظر الاعتبار إن ارتفاع كلفة الطالب في أي من المستويات لا يعني بالضرورة محاولة تحسين التعليم بل إن أسباب أخرى مهمة للارتفاع وخاصة (ارتفاع أسعار المستهلك) هي التي تدفع باتجاه ارتفاع الكلفة ومن جانب آخر فانه ليس من الضروري ارتفاع كلفة التعليم تشير إلى تحسن في مستواه ،ولكن التعليم الجيد يحتاج إلى إنفاق كبير. إن الهدر الذي أصاب المستويات المختلفة من التعليم في العراق وخلال مدة البحث يمكن إيضاحها بالآتي :

1- قيمة الهدر المالي في المستوى الأول (التعليم الابتدائي) :

نتيجة للعوامل التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة فقد أصاب المستوى الأول هدرا ناجما عن الرسوب وكما أوضحنا في الجدول (1) حيث بلغ حجم الهدر للعام الدراسي 1990/1991نحو (698925) طالب وطالبة وإذا ما عرفنا إن كلفة الطالب الواحد وصل إلى (114) دينار في العام الدراسي المذكور (5) لذا فان القيمة المادية للهدر الناجم عن الرسوب في ذلك العام الدراسي بلغ (80) مليون دينار وهو مبلغ لا يستهان به من قيمة التخصصات المالية لهذا المستوى من التعليم والبالغة (378) مليون دينار والذي شكل نسبة (21%) من مجموع التخصيصات . فيما كان حجم الإهدار للعام الدراسي 1995/1996 قد وصل إلى (493667) طالب وطالبة وإذا ما علمنا إن كلفة الطالب لذلك العام الدراسي بلغت (250) دينار فان هذا يعني إن قيمة الهدر المالي بلغ أكثر من (101) مليون دينار عراقي وإذا ما قورنت بالتخصصات المالية للعام المذكور والبالغة (597) مليون دينار عراقي فان نسبة الهدر بلغت (17%) من مجمل التخصيصات لهذا العام . ويلاحظ انه بالرغم من انخفاض نسبة الهدر إلا أن القيمة المطلقة للهدر قد تزايدت من (80) مليون إلى (101)مليون ولكن زيادة حجم التخصيصات بصورة كبيرة أدت إلى انخفاض نسبة الهدر كما هو

واضح من الجدول (4) . وينبغي أن يقارن الهدر بالإنفاق الفعلي وليس بالتخصيصات ولكن لعدم توفر أرقام للإنفاق الفعلي فلذا تم استخدام التخصيصات .

2- قيمة الهدر المالي في المستوى الثاني (التعليم الثانوي) :

لهذا المستوى من التعليم أهمية كبيرة لكونه يساهم في تطوير شخصية الطالب من النواحي الفكرية والثقافية والدينية وتكوين شريحة اجتماعية مهمة تؤثر وتساهم في تقدم المجتمع كأعضاء ومواطنين ومنتجين إلا أن الهدر في هذا المستوى والناتج بفعل عوامل مختلفة من أبرزها عدم رغبة الطالب واندفاعه نحو التحصيل العلمي والمرتبط أساسا بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية أدت بالنتيجة إلى ضياع الجهود المادية والفكرية المبذولة عند حساب كلفة الطالب الواحد السنوية للعام الدراسي 1990/1991 والتي كانت (147) دينار عراقي (5) وان عدد الطلبة الذين رسبوا في صفوفهم لهذا العام بلغ (366380) طالب وطالبة فان مقدار الهدر المالي الذي أصاب هذا المستوى من التعليم بلغ (54) مليون دينار عراقي ،وهذا مبلغ كبير قياسا لما تم تخصيصه لهذا المستوى لنفس العام الدراسي والذي بلغ (168)مليون دينار عراقي حيث بلغت نسبة الهدر 32% من قيمة التخصيصات . فيما كان في العام الدراسي 1996/1995حجم الهدر المالي الذي أمكن حسابه من خلال كلفة الطالب وأعداد الرسوب قد بلغ (113) مليون دينار عراقي من أصل (273) مليون دينار عراقي الذي يمثل حجم التخصيصات لهذا العام للمستوى نفسه، أي أن نسبة الهدر قد بلغت (41%) وهذه نسبة خطيرة ومخيفة من مجمل التخصيصات لا يمكن أن يسمح بإهدارها وعلى المهتمين بالتعليم الوقوف كثيرا وإعادة كافة الحسابات لوضع حلول ناجحة وسريعة.

3- قيمة الهدر المالي في المستوى الثالث (التعليم العالي):

يكتسب التعليم العالي أهمية استثنائية في كل دول العالم والمجتمعات المتحضرة كون كوادره التي يهيئها ترفد المجتمع بالطاقات والخبرات اللازمة لكل تنمية فعلية وحقيقية وتسعى أليها الدول والشعوب إلا أن الهدر الذي أصاب هذا القطاع شكل أثرا سلبيا على حجوم الطلبة التي يحتاجها المجتمع فقد بلغ عدد الرسوب من الطلبة للعام الدراسي 1991/1990 (42630) طالب وطالبة كما هو واضح في جدول (2) وإذا ما عرفنا إن كلفة الطالب الواحد لهذا المستوى من التعليم سنويا (816) دينار عراقي (5) ، يتضح لنا إن قيمة الهدر المالي الذي أصاب هذا المستوى وللعام الدراسي نفسه بلغ (44) مليون دينار عراقي ، وإذا ما علمنا إن حجم التخصيصات له هذا العام

بلغ (146) مليون دينار عراقي لأتضح لنا إن نسبة الهدر المالي قد بلغت (30%) من تلك القيمة ، وهذا يعتبر رقم كبير . فيما شكل مقدار الهدر المالي في هذا المستوى من التعليم للعام الدراسي 1996/1995 مبلغا قدره (75) مليون دينار عراقي من مبلغ التخصيصات البالغة (240) مليون دينار عراقي وهذه تشكل ما نسبته (31%) من قيمة التخصيصات إذا ما علمنا إن كلفة الطالب في ذلك العام قد بلغت (1029) دينار عراقي وان عدد الرسوب في الطلبة لهذا العام كان (72896) طالب وطالبة .

وعموما فان هناك جهود ضائعة ذهبت سدى نتيجة لرسوب هؤلاء الطلبة وأجمالا يمكن القول إن مقدار الهدر المالي في المستويات الثلاثة وللعام الدراسي 1991/1990 قد بلغ (178) مليون دينار عراقي من أصل مبلغ التخصيصات من ميزانية الدولة لذلك العام والبالغة (804) مليون دينار عراقي أي ما نسبته (21%) من مبلغ التخصيصات . أما في العام الدراسي 1996/1995 فقد ارتفعت قيمة الهدر المالي كثيرا عما كانت عليه في العام المذكور آنفا حيث وصل إلى (289) مليون دينار عراقي من أصل (1110) مليون دينار عراقي مبلغ التخصيصات في ذلك العام وهذا يشكل ما نسبته (26%) من مجمل التخصيصات . وتعتبر تلك نسبة كبيرة ومخيفة لأن أكثر من ربع التخصيصات للمستويات الثلاثة للتعليم قد هدرت فعلا نتيجة للرسوب فقط .وهنا يجب التوقف عندها ومعرفة الأسباب الحقيقية والعوامل المؤثرة على زيادة الهدر في التعليم بمختلف مستوياته ، خاصة إذا ما أضفنا النقاط الأخرى المسببة للإهدار والتي تتضمن التسرب والترك والفصل وغيرها .

جدول (4) يوضح مبلغ التخصيصات وحجم الإهدار و نسب الإهدار المالي للمستويات الثلاث في سنوات 1995/1996 -1990/1991

السنوات	1991/ 1990			1995/1996		
	التخصيصات	حجم الإهدار المطلق	حجم الإهدار النسبي	التخصيصات	حجم الإهدار المطلق	حجم الإهدار النسبي

المستويات التعليمية	مليون دينار	مليون.د		مليون دينار	مليون.د	
المستوى الأول التعليم الابتدائي	378	80	%21	597	101	%17
المستوى الثاني التعليم الثانوي	168	54	%32	273	113	%41
المستوى الثالث التعليم العالي	146	44	%30	240	75	%31
المستويات الثلاث	692	178	22%	1110	289	26%

المصدر: احتسبت من قبل الباحثين.

الاستنتاجات :

لقد ظهر وجود إهدار عام في المؤسسات التعليمية بمستوياتها الثلاثة الابتدائية والثانوية والتعليم العالي . وان الزيادة في الإهدار سوف يضعف المستويات التعليمية والمؤسسة التعليمية وهذا يؤكد فرضية البحث ويعززها .

أولا العوامل المؤدية للإهدار:

لا يمكن الركون إلى عامل أو عاملين لتفسير أسباب الارتفاع في حجم ونسب الإهدار الكمي والمالي في التعليم وإنما هنالك مجموعة من العوامل مرتبطة مع بعضها أثرت وتؤثر إذا ما استمر الحال على ما هو عليه وتدفع باتجاه زيادة هذه الأرقام والنسب وبالتالي الاستمرار في خسارة المجتمع وقد تكون هذه العوامل المؤثرة من داخل المؤسسة التعليمية ذاتها وتتفاعل مع عوامل خارجية مؤثرة لتشكل تلك الظاهرة الخطيرة التي تقود إلى الإهدار ،وحيث إن هذه الظاهرة عالميه بحد ذاتها إلا إنها تختلف من بلد إلى آخر في حجومها ونسبها والعوامل المؤثرة عليها كي تجعل منها ظاهرة خطيرة أو إنها ضمن النسب التي يضعها التربويون هناك أي إنها ضمن حدودها الطبيعية المقرر لها في كثير من الدول المتقدمة والصناعية بشكل خاص إلا إن هذه الظاهرة تؤثر عليها عوامل عديدة يمكن تقسيمها إلى ما يلي :

1- العوامل ذات العلاقة بالطالب نفسه :

أ- الاختلاف بالقدرات والإمكانيات ودرجة الطموح لدى الطلبة.

ب- الغياب المستمر مع الاستمرار دونما رادع عائلي أو تربوي.

ت- المعاناة الكبيرة للطالب الاقتصادية منها والتي تكون ذات تأثير كبير في حياته وخصوصا التعليم الثانوي والعالي إضافة إلى المشاكل الأخرى الاجتماعية والسياسية وغيرها.

ث- حاجة الكثير من الطلبة إلى العمل خارج نطاق الدراسة لتوفير بعض مستلزماته الأساسية وإعالة العائلة في أحيان كثيرة.

ج- يرى بعض الطلبة في حينها انه لا جدوى من الاستمرار في الدراسة بسبب عدم تحقيق الفائدة المرجوة كون العائد المادي لخريجي الدراسة مقارنة بالأعمال الحرة ولذلك يسعى الطالب إلى الرسوب أو التسرب مما يشكل هدرا كبيرا.

ح- يضيف التفاوت الاجتماعي والاقتصادي عوامل إضافية كبيرة تدفع باتجاه ترك التعليم والتوجه إلى العمل المبكر.

2- العوامل المتعلقة بالمؤسسة التعليمية :

حيث تشكل تركيبة المؤسسة التعليمية عوامل أخرى إضافية تساعد على الهدر منها:

أ- عوامل تتعلق بعضو هيئة التعليم أو التدريسي من قوة الشخصية وحبه للمهنة واندفاعه وحرصه على إيصال المادة إلى الطالب والمساهمة لتقليص الإهدار.

ب-معاناة الكادر التعليمي الاقتصادية الكبيرة ولجوئهم إلى العمل خارج أوقات الدوام الرسمي أو مزاولة أعمال أخرى من اجل سد الحاجة المعيشية في تلك الفترة وهذه تقلل من الدوافع الحقيقة للعمل .

ت-ضرورة إدخال الكادر التدريسي دورات تطويرية واستخدام الوسائل التعليمية الحديثة التي يمكن أن تؤكد وتركز المعلومة في ذهن الطالب .

3- العوامل ذات العلاقة بالنظام التعليمي :

أ- كثرة أعداد الطلبة في الصف الدراسي الواحد أو القاعة الدراسية مما لا يسمح بإيجاد تفاعل بين الطلبة والتدريسيين.

ب-النقص الشديد في الوسائل التعليمية ووسائل الإيضاح التي تسهل عملية إيصال المعلومات للطالب باعتبارها وسائل تشويق وتسهيل للحصول على المعلومة.

ت-ضعف التوجيه والأشراف التربوي والعلاقة مع عوائل الطلبة لأجل المتابعة والتوجيه إلى المستوى التربوي المطلوب ، خاصة عند المستويين الابتدائي والثانوي .

ث-نقص الكوادر التعليمية والتدريسية خصوصا في العلوم الصرفة والاستعانة بالمحاضرين الخارجيين الذين ليس لهم دور في العملية التربوية.

ج- نقص الخدمات ووسائل الترفيه كالنوادي والمطاعم.

ثانيا –أعداد الطلبة وحجم الإهدار المطلق والنسبي والقيمة المالية للإهدار :

1- أعداد الطلبة في المستويات التعليمية : التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي قد انخفضت وتذبذبت عبر سنوات الدراسة ، أما التعليم العالي فقد تذبذبت ولكنها ارتفعت طفيفا في المدة المذكورة فقد كان القبول في التعليم العالي لسنة 1991/1990 هو 179542 طالب وطالبة وصل في عام 1995/1994 مثلا 201984 طالب وطالبة فيما وصل في عام 2001/2000 إلى 277195 طالب وطالبة إذ استوعبت الجامعات والمعاهد الفنية أعداد متزايدة من الطلبة ويلاحظ قلة استيعاب التعليم العالي لإعداد الطلبة الخريجين من التعليم الثانوي إذ يكاد لا يصل إلى الربع من أعداد الطلبة .

2- حجم الإهدار المطلق للمستويات التعليمية :للمستويين الابتدائي والثانوي فقد انخفضت أو تذبذبت خلال السنوات المدروسة حيث كان في عام 1991/1990 للمستوى الأول 698925 طالب وطالبة بلغ في عام 1995/1994 مثلا 565782 طالب وطالبة وبلغ في عام 2001/2000 مثلا 575473 طالب وطالبة أما في المستوى الثاني فقد كان 366380 و 410264 و326454 طالب وطالبة على التوالي في حين إن الإهدار في التعليم العالي فقد ازداد زيادات ملحوظة خلال مدة البحث حيث كان في عام 1991/1990 هو 42730 طالب وطالبة وفي السنوات 1991/1990 -2001/2000 مثلا 54165 و46803 طالب وطالبة على التوالي، ولكن بشكل عام فان حجم الإهدار كبير جدا وغير مقبول لجميع المستويات.

3- حجم الإهدار النسبي للمستويات التعليمية : فأنها للمستويين الابتدائي والثانوي فهي تتجه إلى التذبذب رغم ارتفاعها بشكل طفيف في بعض السنوات كما نرى في 1996/1995-1994/1993حيث بلغت للمستوى الأول 18% ،19% ،17% على التوالي فيما وصلت إلى 21% في عام 1999/1998 أما في المستوى الثاني فقد ارتفعت في الأعوام الدراسية من 1994/1993 - 1995 /1996 حيث بلغت على التوالي 34%، 35%، 36% . أما نسبة الإهدار في التعليم العالي فقد ارتفعت بشكل متتالي لسنوات البحث رغم انخفاضها في العامين الدراسيين 1999/1998 – 2000/1999حيث بلغت 21.3% و 17.1% على التوالي وكانتا أدنى نسبة إهدار لمدة الدراسة ثم ارتفعت في السنة الأخيرة 2001/2000 إذ بلغت 25.4% .

4- تحديد القيمة المالية للإهدار للمستويات التعليمية الثلاث: يظهر إن التخصيصات المالية التي رصدت للتعليم بمختلف مستوياته قد زادت فإذا لاحظنا إن نسبة الهدر المالي في المستوى الأول (التعليم الابتدائي) عام 1991/1990 قد بلغ 80 مليون دينار عراقي من التخصيصات البالغة 378 مليون دينار عراقي لذلك العام أي بنسبة 21% فيما زادت إلى 101 مليون دينار عراقي عام 1996/1995 بالرغم من انخفاض نسبة الهدر إلى 17% لزيادة مبلغ التخصيصات الذي بلغ 597 مليون دينا عراقي لذلك العام . أما قيمة الهدر المالي في المستوى الثاني (التعليم الثانوي) عام 1991/1990 فقد بلغ 54 مليون دينار عراقي حيث بلغت نسبة الهدر 32% من نسبة التخصيصات بينما في عام 1996/1995 زادت قيمة الهدر إلى 113 مليون دينار عراقي وبلغت النسبة 41% وهي نسبة كبيرة جدا . أما قيمة الهدر في المستوى الثالث (التعليم العالي) ففي عام 1991/1990 كانت 44 مليون دينار عراقي وكانت حجم التخصيصات 146 مليون دينار عراقي أي إن نسبة الهدر تمثل 30% من تلك القيمة .فيما بلغت قيمة الهدر 75 مليون دينار عراقي في عام 1996/1995 بينما زادت التخصيصات إلى 240 مليون دينار عراقي أي إن نسبة الهدر 31% من قيمتها .

5- نسبة الهدر المالي في المستويات التعليمية الثلاث: يظهر إن نسبة الهدر في التعليم الابتدائي قد انخفض خلال مدة البحث بينما ارتفع للمستويين الثانوي والعالي ، إن قيمة الهدر في المستويات الثلاث وللعام الدراسي 1991/1990 قد بلغت 178 مليون دينار عراقي من اصل التخصيصات من الميزانية والبالغ 804 مليون دينار عراقي أي شكلت ما نسبته 22% بينما زادت في عام 1996/1995 فأصبحت قيمة الهدر 289 مليون دينار عراقي من اصل 1110 مليون دينار عراقي أي زادت النسبة إلى 26% . وسوف تزداد قيمة الهدر المالي للمستويات التعليمية الثلاث بشكل كبير جدا إذا ما أضفنا له النقاط الأخرى المسببة للإهدار والتي تتضمن التسرب والترك والفصل وغيرها .

إن حجم ونسب الإهدار خلال المدة موضوع البحث في التعليم في العراق كان مرتفعا وفي جميع المستويات التعليمية وقد كانت هذه النسب والحجوم عالية جدا ، وأنها أثرت تأثيرا سلبيا كبيرا على أعداد الطلبة المؤمل تخريجهم خلال سنوات البحث . كما إن من ابرز العناصر المؤدية إلى الإهدار كانت تتمثل بالرسوب حجما ونسبا لمختلف أنماط التعليم وهذا يقود بالنتيجة إلى إن مسألة الرسوب تكمن وراء ظاهرة الإهدار بشكل كبير ، من جانب آخر يمكن أن يعزى الإهدار إلى مجموعة العوامل المتعلقة بالطالب والمؤسسة التعليمية والنظام التعليمي و تشكل جميعها عوامل تؤدي إلى الإهدار بشكل اكبر من قيم ونسب الإهدار التي أوضحناها آنفا .

التوصيات :

إن الأرقام التي أوضحتها الدراسة والتي أشارت إلى مقدار الهدر المالي الكبير تدفع باتجاه ضرورة اهتمام المعنيون والمتخصصون في مجال التربية والتعليم بهذه الظاهرة الخطيرة والمحاولة للحد منها .

1- معالجة المعاناة الحقيقية التي يتحملها الطلبة وذلك بصرف مرتبات شهرية خاصة لطلبة التعليم العالي لكي تخفف من معاناتهم المادية .

2- تحسين رواتب المدرسين والمعلمين وتوفير الخدمات المناسبة لهم لكي يتفرغوا للعملية التعليمية وعدم الانشغال بتوفير مستلزمات المعيشة .

3- زيادة التخصيصات الخاصة بالمدارس والثانويات والكليات والمعاهد وتوفير الوسائل التعليمية المتطورة لغرض إيصال المعلومة بشكل متميز ومحبب إلى الطلبة لمواجهة النقص الشديد في الوسائل التعليمية .

4- تطوير الكادر التدريسي بشكل مستمر لمواكبة التطورات التي تحدث في الدول المتقدمة وإدخالهم دورات متطورة في العلوم المختلفة .

5- ضرورة إرسال التدريسيين إلى دورات في اللغة خارج القطر لكي يتمكنوا من متابعة التطور المستمر في العلوم والتي غالبا ما تكون في لغات أجنبية وخاصة اللغة الانكليزية وعلى وجه الخصوص الكادر في المعاهد والكليات ولا سيما الذين أكملوا دراستهم داخل القطر .

6- إدخال الحاسوب في جميع المراحل الدراسية وتوفير المتخصصين في الحاسوب لغرض تبسيط عملية التعلم والاستفادة من مميزاته الكبيرة في تطوير العلوم المختلفة .

7- بناء مدارس وكليات وجامعات جديدة لكي نواكب الزيادة السكانية والوصول إلى العدد النموذجي من الطلبة في الصف الواحد وعدم الحاجة إلى جعل الدوام مزدوج أو أكثر في بعض المدارس .

8- زيادة التوجيه والإشراف التربويين وزيادة العلاقة مع عوائل الطلبة لأجل متابعتهم ومعالجة المشاكل التي يعانيها الطلبة أو عوائلهم لغرض المحاولة في معالجة مشكلة غيابات الطلبة وبالتالي التقليل من رسوبهم وعدم زيادة الهدر في التعليم .

9-ضرورة توفير خدمات مناسبة وجيدة للطلبة والتدريسيين وكذلك وسائل ترفيهية ورياضية في النوادي والعارض والمطاعم وغيرها .

10- توفير الحوافز المادية والمعنوية للطلبة من خلال المؤسسة التعليمية المعنية بالمستوى التعليمي .

11- مراجعة المناهج التعليمية ومحاولة تطويرها باستمرار لمواكبة التطورات التي حدثت وتحدث في العالم المتقدم .

12- ضرورة إدخال وسائل حديثة في التعليم تشمل التعليم عن بعد أي (الحصة المفتوحة) أو التعليم بالمراسلة . إضافة إلى استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وهي أساليب تعليمية هدفها إيصال المعلومة إلى الطالب بأقل التكاليف الممكنة .

13-إنشاء قاعدة بيانات لغرض تسهيل انسيابية المعلومة وسهولة الحصول عليها من قبل الباحثين والمهتمين في اقتصاديات التعليم لاستخدامها في توضيح سياسات التعليم لكل المستويات التعليمية .

14- الاهتمام بنظام الاتصالات ليتم استخدامها للتعرف على سياسات المؤسسة التعليمية ليمكن التخطيط للعملية التعليمية بشكل صحيح .

15- ضرورة وجود بيانات وإحصاءات موثقة بشكل مفصل ودقيق عن التعليم والمؤسسات التعليمية لكي يمكن أن نحصل على نتائج دقيقة نوجه بها متخذي القرار لتجاوز السلبيات التي توجد في تلك المؤسسات .

16- معالجة المعاناة للمجتمع وذلك بتوفير فرص عمل للخريجين وزجهم في مشاريع الاعمار لتشجيع الطلبة على الالتزام بالدوام وجعله دافع لهم لإنهاء دراستهم بتفوق.

17- معالجة البطاقة التموينية وتوفير مستلزماتها للشعب لأنها تخفض من معاناة أفراد المجتمع وخاصة الطلبة والمدرسين .

18- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تبحث في الظواهر المسببة للإهدار في جميع المستويات التعلية في العراق .

19- وضع رادع مادي على الطالب في حالة رسوبه كأن يدفع أجور السنة الدراسية حيث تكون رقابة حقيقية تدفع الطالب وذويه إلى ضرورة المثابرة لأجل النجاح .

المصادر :

1- د. محمد الرشوان ، الإحباط والهدر التربوي في التعليم العالي في الأردن ، بحوث المؤتمر في جامعة الزرقاء ، عمان ، 2000 ، ص3 .
2- جمال عزيز فرحان العاني،(الإهدار في التعليم العالي في العراق أثناء مرحلة الحصار) جامعة بغداد ، مركز البحوث التربوية والنفسية ، بغداد ، 2002.
3- محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات التعليم ، ص56 .
4- طاهر عبد الرزاق ، الإطار النظري لدراسة الكلفة والفعالية التربوية ، مصدر سابق ، ص66 .
5- ناصر عبد الحليم العاني (الإنفاق الحكومي على التعليم في الدول العربية – رؤية استشرافية) رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2004 .
6- وزارة التخطيط ، المعهد القومي للتخطيط ، د. إسماعيل عبيد حمادي ، د. محمد حسين باقر ، د. عصام رشيد حويش ، د. علي خضير مرزا ، محاضرات إعداد البحوث والدراسات ، بغداد ، 1986، ص8,9 .
7- اليونسكو، الإحصاء السنوي، باريس، سنوات متعددة .
8- الاسكوا ، الإحصاء السنوي ، بغداد ، لسنوات متعددة .
9- إبراهيم كاظم إبراهيم ، وجمال عزيز فرحان ، تحليل النتائج الامتحانية لجامعة بغداد للعام الدراسي 1988–1989 ، مركز البحوث التربوية والنفسية ، جامعة بغداد ، 1991 .

.....

.....

.....